

ال دليل الشامل للناخب

حسب قانون ٢٠١٧/٤٤



٤	أولاً: النظام الديمقراطي وعلاقته بالانتخابات
٤	ثانياً: تداعيات استخدام نظام من النظم الانتخابية وموجباته
٤	ثالثاً: مصطلحات إنتخابية
٤	الناخب
٥	المرشح
٥	النظام النسبي (القائمة النسبية)
٥	الدائرة الإنتخابية
٥	الحاصل الإنتخابي
٦	العتبة الإنتخابية / عتبة الحسم:
٧	الصوت التفضيلي
٨	الورقة البيضاء
٨	القائمة المفتوحة
٨	اللائحة غير المكتملة
٨	ورقة الإقتراع أو ورقة التصويت
١١	الصمت الإنتخابي
١١	مركز الإقتراع
١١	هيئة قلم الاقتراع
١١	المعزل الإنتخابي أو مقصورة الإقتراع
١٢	لوائح الشطب
١٢	رابعاً: طريقة إقتراع الناخب
١٤	خامساً: نظرة نحو المستقبل
١٧	ملحق: خريطة تقسيمات الدوائر الإنتخابية

يأتي هذا الدليل الخاص بالناخب خلاصة لمشروع "تعزيز ثقافة الديمقراطية" الذي تمّ تنفيذه خلال العام ٢٠١٧ بالشراكة ما بين جمعية ديمقراطية متقدمة من أجل السلام المستدام ومؤسسة كونراد آديناور في مختلف المناطق اللبنانية. وقد هدف المشروع إلى توعية اللبنانيين عموماً والناخبين من "الشباب والشابات" خصوصاً على أهمية العملية الانتخابية وأثرها على النظام الديمقراطي، وما يرافق هذه العملية من وجوب التمثيل الصحيح للناخبين وتداول للسلطة، وما تتطلبه هذه العملية من معرفة بالنظم الانتخابية بصورة عامة وأشكالها والمصطلحات الأساسية التي تستند لها القوانين الانتخابية؛ أضف إلى ذلك أثر كل نظام وما يرافقه من ضوابط أو بنود تساعد المرشحين في بلورة قانون إنتخابي، يخدم التطلعات السياسية لكل دولة.

لقد تمّ اعتماد منهجية واضحة متسلسلة تعتمد على طرح أفكار ومصطلحات وعرض لوائح تفسيرية، كما تتضمن بعض الأمثلة والقواعد الحسابية، بما يساعد القارئ عامة والناخب خاصة على فهم البنود الأساسية المتعلقة بالقانون الإنتخابي ٢٠١٧/٤٤ الذي ستجرى الإنتخابات التشريعية على أساسه يوم الأحد الموافق في الخامس عشر من شهر أيار ٢٠٢٢.

يتضمن دليل الناخب هذا خمسة بنود. يختصر في البند الأول علاقة النظام الديمقراطي بالإنتخابات، وفي البند الثاني يوضّح تداعيات إستخدام إحدى النظم الانتخابية. أما البند الثالث، فيقارب بشكل تسلسلي علمي أهم المصطلحات الانتخابية المعتمدة في القوانين الانتخابية، فيقدم تعريفاً لكل منها ومن ثمّ يشرحها، كما نصّ عليها القانون ٢٠١٧/٤٤. يتبعه البند الرابع الذي يساعد الناخب في فهم دوره الأساسي وكيفية إقتراعه يوم الإنتخابات. ويختتم الدليل ببند خامس نقيّم من خلاله القانون الإنتخابي ونطرح فيه كيفية تدارك سلبيات هذا القانون متمنين للبنانيين عموماً والناخبين خصوصاً التوفيق في إيصال أصواتهم الى مقاعد في المجلس النيابي المرتقب. يتبعه جدول رقم - ١- ملحق بقانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب كما ورد في نص القانون، حيث يبرز الدوائر الانتخابية والتوزيع الطائفي والمذهبي للمقاعد، إضافة الى خريطة توضح تقسيمات الدوائر الجغرافية.

ديمقراطية متقدمة من أجل السلام المستدام (AD4Peace)

ديمقراطية متقدمة من أجل السلام المستدام هي منظمة غير حكومية تأسست في الواحد والعشرين من شهر أيلول من العام ٢٠١٥.

الغاية:

١. تعمل الجمعية على نشر وتعزيز ثقافة الحوار والديمقراطية، وتسعى أيضاً إلى منع نشوب الصراعات وحلها بالوسائل السلمية، للوصول إلى مجتمع أكثر انفتاحاً، يتمتع بإستقرار وسلام مستدام.
٢. تحقيقاً لهذه الغاية، تقوم الجمعية بأنشطة عدة وفقاً للقوانين والأنظمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الندوات وورش العمل، الكتيبات والدراسات، الحملات الإعلامية، وإجراء مختلف الأنشطة (الثقافية، الإجتماعية، التربوية، الرياضة، الخ...).

الأهداف:

١. نشر وتعزيز ثقافة الحوار، من خلال تمكين الأفراد من المنهجية الحديثة للحوار واحترام حقوق وآراء الآخرين بما يمنع نشوب الصراعات وتسويتها في حال حصولها بالوسائل السلمية.
٢. نشر الثقافة الديمقراطية المتقدمة وتطويرها من خلال تقديم الدراسات والإقتراحات القانونية واعتماد برامج تعليمية واجتماعية تسمح للأفراد بالمشاركة من خلال نظم إنتخابية أكثر تمثيلاً.
٣. تعزيز دور المرأة في صنع القرار وحل النزاعات وبناء السلام.
٤. وضع برامج توعية للآباء والأمهات والأطفال لحل النزاعات الأسرية سلمياً.

مؤسسة كونراد آديناور

مؤسسة كونراد آديناور هي مؤسسة سياسية ألمانية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحزب المسيحي الديمقراطي في ألمانيا.

تعمل مؤسسة كونراد آديناور من أجل أن يتمتع الأفراد بحق تقرير المصير بحرية وكرامة. ومن خلال دعم المؤسسة لهذه القيم، فإنها تساهم في مساعدة ألمانيا على الوفاء بمسؤولياتها المتزايدة في جميع أنحاء العالم.

ومع وجود أكثر من ٨٠ مكتباً في العالم ومشاريع في أكثر من ١٢٠ بلداً، فإن مؤسسة كونراد آديناور تساهم بشكل فريد في تعزيز الديمقراطية والحوار والحد من الصراعات وتعزيز المجتمع المدني واقتصاد السوق الاجتماعي.

وتتمثل مهمة البرنامج اللباني في:

- التزويد بالمعلومات عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة وتقديم منصات التبادل والنقاش البناء.
- المساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان.
- تعزيز المعرفة حول أداء المؤسسات والشؤون السياسية.
- دعم قوى الاعتدال والتقدم السياسية.
- تعزيز الجمهورية اللبنانية كدولة ديمقراطية وتعددية من خلال دعم مؤسساتها.
- تعزيز العلاقات الثنائية بين ألمانيا ولبنان.

ولتحقيق ذلك، تعمل مؤسسة كونراد آديناور جنباً إلى جنب مع العديد من الشركاء المحليين مثل المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومؤسسات الفكر والرأي، وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ومؤسسات القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات العلمية.

أولاً: النظام الديمقراطي وعلاقته بالانتخابات

تعتبر الانتخابات من أهم ركائز النظام الديمقراطي، حيث من خلالها يتحقق شرط حكم الشعب، عبر إنتخاب ممثلين عنه، بإستخدام نظام إنتخابي يسمح بتمثيل صحيح وتوزيع عادل للمقاعد، يترجم أصوات الناخبين الى مقاعد في المجلس النيابي.

ثانياً: تداعيات إستخدام نظام من النظم الإنتخابية وموجباته

يمكن الوصول إلى الإنتخاب والتمثيل من خلال مجموعة من النظم الإنتخابية، تختلف في تداعياتها ونتائجها باختلاف ثقافات الشعوب وخصائصهم وحاجاتهم، ففي حين يتطلب النظام الأكثرى دوائر صغرى أو دائرة فردية (مقعد واحد) للتمثيل الصحيح، يتطلب النظام النسبي دوائر كبرى أو دائرة واحدة (كل مقاعد البرلمان). كما أن الطبيعة السياسية لكل بلد تتطلب نوع من النظم الإنتخابية. فالأحزاب الكبرى واسعة الإنتشار يناسبها النظام النسبي بدوائر كبرى، في حين أن الأحزاب الصغرى أو محدودى الإنتشار أو المرشحين المستقلين فيناسبهم النظام الأكثرى بدوائر فردية. كما أنّ نوع اللائحة لها تأثير أيضاً، فإذا كانت مكتملة المقاعد تخدم الأحزاب الكبرى أو التحالفات السياسية. أما إذا كانت غير مكتملة، فتخدم الأحزاب الصغرى أو الأحزاب المناطقية، وتكثر فيها عدد اللوائح المتنافسة، ما يؤدي إلى تشتت الأصوات. كذلك لشكل اللائحة أثر كبير على الحياة السياسية، أكانت مفتوحة حيث التصويت لأشخاص (للناخب حق ترتيب اللائحة من خلال الصوت التفضيلي والتصويت لأفراد داخل اللائحة)، أو مغلقة (التصويت لأحزاب أو لبرامج إنتخابية). فكلما اتجهنا نحو اللوائح المفتوحة، زادت إمكانية تشكيل التحالفات السياسية، وقلّت إمكانية وجود برامج إنتخابية واضحة وحقيقية. في حين أنّ اللوائح المغلقة في دوائر كبيرة تمنع الأحزاب الصغيرة أو المرشحين المستقلين من إمكانية منافسة الأحزاب الكبرى.

ثالثاً: مصطلحات إنتخابية

الناخب:

كل مواطن (لبناني/لبنانية) تتوفر فيه الشروط القانونية والأهلية، وأكمل السن المحددة في الدستور، أي أنّ الواحد والعشرين من العمر قبل ٣١ آذار من السنة التي ستجرى فيها الانتخابات، ولم يتجاوز المئة عام في التاريخ نفسه، سواء أكان مقيماً أم غير مقيم على الأراضي اللبنانية، باستثناء العسكريين غير المتقاعدين من مختلف الرتب، سواء أكانوا من الجيش أم من قوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة والضابطة الجمركية ومن

هم في حكمهم.



المرشح:

كل مواطن أتم الخامسة والعشرين من العمر قبل ٣١ آذار من السنة التي ستجرى فيها الإنتخابات، ومقيداً في قائمة الناخبين، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.

النظام النسبي (القائمة النسبية):

يستخدم هذا النظام دوائر إنتخابية متعددة التمثيل، ويكون أكثر فاعلية وتمثيلاً صحيحاً في الدوائر الكبرى أو الدائرة الواحدة. حيث يقدم كل حزب أو قوة سياسية لائحة المرشحين، يقترح الناخبون لصالح إحداهما. تفوز بنسبة من المقاعد تتلاءم مع نسبتها من الأصوات، وقد إشتراط القانون ٢٠١٧/٤٤ حصول كل لائحة متنافسة على العتبة الإنتخابية، وهو ما يوازي الحاصل الإنتخابي في القانون المذكور.

الدائرة الإنتخابية:

هي منطقة جغرافية أو سكانية تتمثل بمقاعد في البرلمان، يمكن أن تكون المناطق الإدارية مثل القضاء أو المحافظة هي ذاتها دوائر إنتخابية. في القانون ٢٠١٧/٤٤ قسّم لبنان الى ١٥ دائرة، منها ما هو قضاء مثل: زحلة، المتن، بعبدا، ومنها ما هو أكثر من قضاء مثل دائرة الشوف-عاليه ودائرة زغرنا-بشري-الكورة-البترون، ومنها ما هو محافظة مثل دائرة بعلبك-الهرمل (مرفق ربطاً جدول رقم-١- ملحق بقانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب، وخريطة تقسيمات الدوائر جغرافياً).

الحاصل الإنتخابي:

قاعدة حسابية تستخدم في نظام التمثيل النسبي لإحتساب عدد الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد في البرلمان. وجرى تحديده في القانون ٢٠١٧/٤٤ على مستوى الدائرة الإنتخابية الكبرى، بقسمة عدد الأصوات الصحيحة المدلى بها والمحتسبة على عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة، حيث يجري إستبعاد اللوائح التي لم تستحصل على الحاصل الإنتخابي، من عملية توزيع المقاعد. ويصار إلى إعادة إحتساب الحاصل الإنتخابي من جديد، بعد حسم أصوات اللوائح التي تمّ إستبعادها، بهدف معرفة الحاصل الإنتخابي الجديد الذي سوف يحدد عدد المقاعد التي فازت بها كل لائحة متأهلة. تمنح المقاعد المتبقية للوائح المؤهلة التي نالت الكسر الأكبر من الأصوات المتبقية من القسمة الاولى

بالترتيبية على أن تكرر هذه العملية بالطريقة عينها حتى توزيع المقاعد المتبقية كافة.

على سبيل المثال: يوجد ثلاث لوائح متنافسة، أ، ب و ج تتنافس على ١٠ مقاعد

اللائحة "أ" حصلت على ٥٠,٠٠٠ صوت، وحصلت اللائحة "ب" على ٤٠,٠٠٠ صوت، أما اللائحة "ج" فحصلت على ٩,٠٠٠ صوت، في حين أن آخر ١,٠٠٠ صوت كانت اوراقاً بيضاء.

$$\text{الحاصل الانتخابي: عدد أصوات (أ+ب+ج+الأصوات البيضاء)} = \frac{١٠٠,٠٠٠}{١٠} = ١٠,٠٠٠ = \text{العتبة الانتخابية}$$

فتكون كل من اللائحة "أ" و "ب" قد تأهلنا، في حين أن اللائحة "ج" لم تتأهل بسبب عدم حصولها على الأقل على عشرة آلاف صوت، وبذلك يُعاد احتساب الحاصل الانتخابي.

$$\text{الحاصل الانتخابي لتوزيع المقاعد} = \frac{\text{عدد أصوات (أ+ب+الأصوات البيضاء)}}{\text{عدد المقاعد}} = \frac{٩١,٠٠٠}{١٠} = ٩,١٠٠$$

فتكون اللائحة "أ" قد حصلت على: $٩,١٠٠ / ٥٠,٠٠٠ = ٠,٤٩$ (٥ مقاعد + ١ بالكسر الأكبر ٠,٤٩).

أما اللائحة "ب" فحصلت على: $٩,١٠٠ / ٤٠,٠٠٠ = ٠,٣٩$ (٤ مقاعد)، وبذلك تحصل اللائحة "أ" على ٦ مقاعد و اللائحة "ب" على ٤ مقاعد.

إنّ الناحية السلبية في هذا القانون تكمن في أن اللائحة "ج" تمثل ٩,٠٠٠ ناخب ولم تتمثل بمقعد واحد، في حين أن الاائحة "أ" حصلت على مقعد إضافي فقط ب ٤,٥٠٠ صوت من خلال الكسر (٠,٤٩).

العتبة الانتخابية / عتبة الحسم:

هي الحد الأدنى من عدد الأصوات الصحيحة أو عدد المقاعد الذي يحتاجه حزب أو قائمة أو مرشح لضمان تمثله في المجلس المنتخب. وقد حددت في القانون الانتخابي ٢٠١٧/٤٤ بما يساوي الحاصل الانتخابي في كل دائرة على حدة، أي ما يوازي مقعداً على الأقل. هذا ما سيؤدي إلى إختلاف في قيمة عتبة الحسم بين دائرة وأخرى، وبالتالي إلى عدم مساواة بين اللوائح بإختلاف الدوائر الانتخابية.

الصوت التفضيلي:



يستخدم في الإقتراع على القوائم. يسمح للناخبين بترتيب المرشحين حسب تفضيلهم، أو إختيار مرشح واحد من الدائرة الانتخابية الصغرى (كما حدد في القانون ٢٠١٧/٤٤) من ضمن اللائحة التي يكون قد إختارها، بهدف زيادة حظوظ المرشح في حجز مقعد من المقاعد التي قد تحصل عليها اللائحة التي تمّ التصويت لها. بحيث يفوز من يحصل على أعلى نسبة من الأصوات التفضيلية (في كل مذهب حسب عدد المقاعد المخصص لهذا المذهب في الدائرة الصغرى)، بعد أن يتم ترتيب

أسماء مرشحي الدائرة في قائمة واحدة من الأعلى الى الأدنى وفقاً لما ناله كل مرشح من النسبة المئوية للأصوات التفضيلية في دائرته الصغرى أو في دائرته التي لا تتألف من دوائر صغرى. مرفق ربطاً خريطة تقسيمات الدوائر الانتخابية بألوان مختلفة، يتضمن بعضها أفضية أو مناطق جغرافية تعبّر عن الدائرة الصغرى. كذلك يوجد جدول رقم ١- ملحق بقانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب يتضمن في العامود الثاني الدوائر الصغرى. مثلاً: دائرة الشوف-عاليه، فإنّ الدائرة الصغرى هي قضاء الشوف منفرداً أو قضاء عاليه.

تحتسب النسبة المئوية من الأصوات التفضيلية لكل مرشح على أساس قسمة أصواته التفضيلية على مجموع الأصوات التفضيلية التي حازت عليها اللوائح المؤهلة في الدائرة الصغرى أو في الدائرة التي لا تتألف من دوائر صغرى. مثل: دائرة بعبداء.

تجري عملية توزيع المقاعد على المرشحين الفائزين بدءاً من رأس القائمة الواحدة التي تضم جميع المرشحين في اللوائح المؤهلة، فيعطى المقعد الأول للمرشح الذي حصل على أعلى نسبة مئوية من الأصوات التفضيلية ويمنح المقعد الثاني للمرشح صاحب المرتبة الثانية في القائمة وذلك لأي لائحة انتمى، وهكذا بالنسبة للمقعد الثالث حتى توزيع كامل مقاعد الدائرة للمرشحين المنتمين لباقي اللوائح المؤهلة.

يُراعى في توزيع المقاعد على اللوائح الشرطان الآتيان:

- أن يكون المقعد شاغراً وفقاً للتوزيع الطائفي للمقاعد و/أو في الدائرة الصغرى. إذ بعد إكتمال حصة مذهب و/أو الدائرة الصغرى ضمن الدائرة الانتخابية يخرج حكماً من المنافسة باقي مرشحي هذا المذهب و/أو الدائرة الصغرى بعد أن يكون إستوفى حصته من المقاعد. أي في حال وجود مقعد واحد لإحدى المذاهب، وقد حصل مرشحان أو أكثر من هذا المذهب على أعلى نسبة من الأصوات التفضيلية في الدائرة، لا يفوز سوى واحد فقط.

- أن لا تكون اللائحة قد استوفت نصيبتها المحدد من المقاعد، فإذا بلغت عملية التوزيع مرشحاً ينتمي إلى لائحة استوفت حصتها من المقاعد يتم تجاوز هذا المرشح الى المرشح الذي يليه.

الورقة البيضاء:



هي القائمة الإنتخابية الرسمية والتي لم يتم وضع أي إشارة عليها، أي أنّ الناخب عندما يدخل خلف المعزل (الزامياً) لا يضع أي إشارة على قسيمة الإقتراع (وإلا إعتبرت ملغاة)، بل يكتفي بطيها ويخرج ويضعها في الصندوق. وقد نصّ القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلي: "تعتبر الأوراق التي لم تتضمن أي إقتراع لللائحة وللأصوات التفضيلية أوراقاً بيضاء تُحتسب من ضمن عدد أصوات المقترعين المحتسبين."

القائمة المفتوحة:

تسمح للناخب إختيار مرشحيه المفضلين ضمن اللائحة التي صوت لها، وإعادة ترتيب المرشحين داخل اللائحة، وفي القانون ٢٠١٧/٤٤ إعتمدت اللائحة المفتوحة وأعطى للناخب الحق بصوت تفضيلي واحد فقط، بما يسمح بفوز المرشحين الحاصلين على أعلى نسبة من الأصوات التفضيلية بما يوازي عدد المقاعد التي فازت بها اللائحة.

اللائحة غير المكتملة:

هي اللائحة التي يمكن تشكيلها بعدد من المرشحين أقل من عدد مقاعد الدائرة الإنتخابية، وقد نصّ القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلي: "يتوجب على المرشحين أن ينتظموا في لوائح على أن تضم كل لائحة كحدٍ أدنى ٤٠٪ (أربعون في المائة) من عدد المقاعد في الدائرة الإنتخابية بما لا يقل عن ٣ مقاعد وعلى أن تتضمن مقعداً واحداً على الأقل من كل دائرة صغرى في الدوائر المؤلفة من أكثر من دائرة صغرى".

ورقة الإقتراع أو ورقة التصويت:

ورقة يستخدمها الناخب لتحديد خياراته في الإنتخابات. تتضمن أوراق الإقتراع الرسمية جميع اللوائح المتنافسة في الدائرة الإنتخابية، كما تتضمن المواصفات المحددة في النموذج الذي تعدّه الوزارة لاسيما لجهة لون اللائحة وإسمها ووجود خانة فارغة مخصصة لكل

واحدة منها، والإسم الثلاثي لكل مرشح ومذهبه والدائرة الصغرى أو الدائرة التي لا تتألف من دوائر صغرى التي يترشح عنها. توضع إلى جانب إسم كل مرشح صورة شمسية له وإلى جانبها مربع فارغ يخصص لممارسة الناخب حقه في الإدلاء، من ضمن اللائحة، بصوته التفضيلي، وفقاً لأحكام هذا القانون.

ملاحظة: يقترح الناخب بهذه الأوراق حصراً من دون سواها ولا يجوز له إستعمال أية أوراق أخرى لأجل ممارسة حق الإقتراع. من إيجابيات إستخدامها، أنها تحمي سرية الإقتراع وتخفف الضغط على الناخبين من قبل المرشحين أو الأحزاب.

إنّ الصورة أدناه هي تصوّر أولي لشكل ورقة الإقتراع، وقد استخدمنا الدائرة الأكبر بين الدوائر الإنتخابية، وهي دائرة الشوف-عالية التي تتضمن ١٣ مقعداً. ويتبين في الصورة أنها ورقة إقتراع ناخبي الشوف الذين يمتلكون حق التصويت بصوت تفضيلي لمرشح واحد فقط من المرشحين الثمانية المخصصين لمنطقة الشوف، وبذلك يظهر في الصورة خانة أو دائرة لكل لائحة يتم التصويت لصالح إحدى اللوائح الموجودة. ودائرة جانب إسم كل مرشح عن الشوف، بحيث يتم وضع إشارة الصوت التفضيلي فيها ولصالح أحد المرشحين عن المقاعد المخصصة للشوف من ضمن اللائحة التي تمّ اختيارها. كما نعطي مثلاً عن كيفية عدم إكمال اللوائح بما لا يقل عن ٤٠٪ من عدد مقاعد الدائرة. وعن حرية ترتيب أسماء المرشحين وطوائفهم داخلها.

يجب للتأخر/ة التصويت للائحة واحدة فقط. ضع علامة (X) أو (V) مقابل اسم اللائحة.

يمكن أيضاً أن تصوت لمرشح واحد ضمن اللائحة التي اخترتها بوضع علامة (X) أو (V) في المربع المقابل للمرشح الذي قفلته على أن يكون من القطع اعنه الذي تصوت فيه (من غير الملئوين الأسود)

لائحة أ		لائحة ب		لائحة ج		لائحة د	
	درزي-الشوف		ماروني-الشوف		روم كاثوليك-الشوف		ماروني-الشوف
	درزي-الشوف		ماروني-الشوف		ماروني-الشوف		ماروني-الشوف
	سعي-الشوف		ماروني-الشوف		سعي-الشوف		ماروني-الشوف
	ماروني-الشوف		روم كاثوليك-الشوف		درزي-الشوف		روم كاثوليك-الشوف
	سعي-الشوف		سعي-الشوف		سعي-الشوف		سعي-الشوف
	ماروني-الشوف		درزي-الشوف		درزي-الشوف		درزي-الشوف
	روم كاثوليك-الشوف		ماروني-عاليه		روم أرتودكس-عاليه		ماروني-عاليه
	درزي-عاليه		ماروني-عاليه		ماروني-عاليه		ماروني-عاليه
	درزي-عاليه		روم أرتودكس-عاليه		درزي-عاليه		ماروني-عاليه
	ماروني-عاليه		درزي-عاليه		درزي-عاليه		ماروني-عاليه
	روم أرتودكس-عاليه		درزي-عاليه		روم أرتودكس-عاليه		ماروني-عاليه
مقاعد الشوف		مقاعد عاليه		مقاعد الشوف		مقاعد عاليه	

الصمت الإنتخابي:

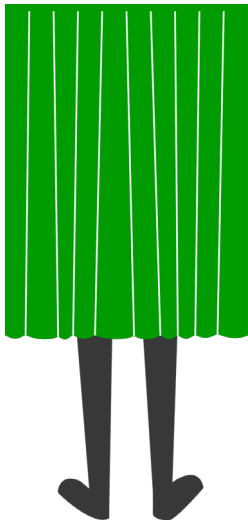
هي الفترة التي تسبق يوم الإنتخاب، بحيث تتوقف الحملات الإنتخابية ويُحظر على المشاركين في العملية الإنتخابية، ولا سيما المرشحين ووسائل الإعلام، الإدلاء بتصريحات أو القيام بعمل يروج لأحد المرشحين أو لإحدى اللوائح خاصة ما يُسمى بالدراسات الإحصائية لتوجه الناخبين، وأي عمل من شأنه التأثير على الناخبين. وقد نصّ القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلي: "إبتداءً من الساعة الصفر لليوم السابق ليوم الإنتخابات (أي بداية يوم السبت) ولغاية إقفال صناديق الإقتراع، يُحظر على جميع وسائل الإعلام بث أي إعلان أو دعاية أو نداء إنتخابي."

مركز الإقتراع:

مكان يجري فيه الإقتراع ويمكن أن يحتوي على أكثر من قلم إقتراع، ويكون عادة مدرسة أو بلدية أو قاعة كنيسة أو جامع أو أي مكان تتوفر فيه إمكانية قيام محطة إقتراع وما تستلزمه من خصوصية. وقد نصّ القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلي: "تقسّم الدائرة الإنتخابية بقرار من الوزير إلى عدد من مراكز الإقتراع تتضمن عدداً من الأقسام. يكون لكل قرية يبلغ عدد الناخبين فيها مائة على الأقل وأربعمائة على الأكثر قلم إقتراع واحد."

هيئة قلم الاقتراع:

هي الطاقم البشري لإدارة العملية الإنتخابية في كل قلم إقتراع، وقد نصّ القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلي: "يعين المحافظ أو القائمقام كل في نطاقه، لكل قلم إقتراع رئيساً وكتائباً أو أكثر، يكلفون من بين موظفي الدولة". "يساعد رئيس القلم معاونان إثنان يختار أحدهما من الناخبين الحاضرين عند إفتتاح قلم الإقتراع، ويختار الناخبون الآخرون معاون الثاني من بينهم على أن يعرف معاونان القراءة والكتابة، يسجل رئيس القلم اسمي معاونين في محضر قلم الإقتراع المنصوص عنه في هذا القانون مع أخذ توقيعهما. يتوجب على رئيس القلم والكتائب أن يكونا حاضرين طوال مدة العملية الإنتخابية. يتمتع رئيس قلم الإقتراع وحده بسلطة المحافظة على النظام داخل القلم، ولا يجوز لأي من عناصر القوى الأمنية التواجد داخل القلم إلا بطلب منه وبصورة مؤقتة وحسراً لأجل تأمين سلامة العملية الإنتخابية."



المعزل الإنتخابي أو مقصورة الإقتراع:

ساتر يقترع الناخب خلفه بحرية. وهو عبارة عن مقصورة أو مكان محجوب بستار أو أي وسيلة تؤمّن سرية الإقتراع. يجب

توفر واحد على الأقل في كل قلم إقتراع. وقد نصّ القانون الإنتخابي على إلزامية الإقتراع خلف المعزل: "يكون لقلم الإقتراع معزل واحد أو أكثر. يحظر إجراء أي عملية إنتخابية من دون وجود المعزل تحت طائلة بطلان العملية في القلم المعني."

لوائح الشطب:

لائحة رسمية تحتوي على أسماء الناخبين الذين لهم حق الإبتخاب في منطقة معينة (قلم أو مركز إقتراع أو دائرة إنتخابية). تتضمن بصورة إلزامية، الإسم الثلاثي لكل ناخب وإسم والدته، ورقم سجله كما هو وارد في سجلات الأحوال الشخصية وجنسه وتاريخ ولادته ومذهبه، ورقم بطاقة الهوية، ورقم جواز السفر. وكذلك ثلاث خانات تخصص الأولى لتوقيع الناخب، والثانية لتوقيع عضو القلم المكلف بالتثبت من الإقتراع والثالثة للملاحظات التي يمكن أن ترافق عملية الإقتراع. تكون جميع أوراق لائحة الشطب العائدة لكل قلم مرتبطة ببعضها البعض ومرقّمة ومؤشراً عليها بختم الوزارة.

ملاحظة: لا يجوز لأحد أن يقترح إلا إذا كان إسمه مقيداً في لائحة الشطب العائدة للقلم أو إذا كان قد استحصل من لجنة القيد المختصة على قرار بقيد إسمه قبل الخامس والعشرين من شهر آذار بعد مراجعة الوزارة.

رابعاً: طريقة إقتراع الناخب

على الناخب الذي بلغ الواحد والعشرين سنة قبل نهاية آذار ولم يتجاوز المئة عام، أولاً التأكد من ورود إسمه وبشكل صحيح على قوائم الناخبين قبل ١٠ آذار من العام الذي ستجرى فيه الإنتخابات.

على الناخب أن يتوجه يوم الإنتخابات إلى مركز الإقتراع التابع له، مصحوباً ببطاقة هويته أو جواز سفره الصالح (غير منتهي الصلاحية)، بين الساعة السابعة صباحاً والسابعة مساءً. وعند دخوله لمركز الإقتراع، عليه معرفة قلم الإقتراع التابع له، بالإطلاع على قوائم الناخبين الملصقة داخل مركز الإقتراع، والتي تحدد أرقام السجلات والطائفة التابع لها الناخب. وعند معرفة قلم الإقتراع يتوجه إليه، ويبرز الناخب بطاقة هويته لرجل الأمن الموجود على باب القلم، ثم يتوجه مباشرة إلى الطاولة التي يوجد عليها صندوق الإقتراع، حيث يقف خلف الصندوق رئيس القلم، فيبرز له بطاقة هويته أو جواز سفره، وتتم تلاوة بياناتها على الملأ، بحيث يتأكد الكاتب من ورود إسم الناخب على لوائح الشطب. يتم وضع إشارة جانب إسم الناخب، ثم يوقع رئيس القلم والكاتب على الجانب

الخلفي لورقة الإقتراع الرسمية ومن ثم يختمها ويعطيها للناخب، الذي بدوره يمكن أن يطلب شرح كيفية التصويت، على أن يكون الشرح من قبل رئيس القلم أو الكاتب شفهيًا دون التلميح إلى أحد اللوائح أو المرشحين. ثم يلزمه رئيس القلم التوجه إلى خلف المعزل، حيث يقترع للائحة من اللوائح الموجودة داخل قائمة الإقتراع، ويقوم باختيار مرشح واحد من اللائحة التي إقترع لها من خلال الصوت التفضيلي جانب إسم المرشح. وعند الانتهاء يطوي قائمة الإقتراع ومن ثم يخرج من المعزل ويتوجه إلى صندوق الإقتراع ويضع ورقة الإقتراع المطوية بنفسه في الصندوق بعد أن يأذن له بذلك رئيس القلم، الذي بدوره يتأكد أنها قائمة واحدة فقط ولا يوجد عليها أي علامات، شرط عدم لمسها. ثم يوقع المقترع جانب إسمه على لوائح الشطب، ويضع إبهامه في الحبر أو أي وسيلة أخرى تأكد اقتراعه ويأخذ الناخب هويته ويغادر القلم دون التحدث مع المندوبين.



خامساً: نظرة نحو المستقبل

يبقى أن لكل عملية إنتخابية أهمية في التأكيد على ديمقراطية الدولة، من خلال حكم الشعب عبر إدلاء الناخبين بأصواتهم، بحيث تتأثر أي سلطة سياسية بمدى شرعيتها استناداً لعدد الناخبين المقترعين، وما يرافق العملية الإنتخابية من إجراءات تؤمن التمثيل الصحيح والتوزيع العادل للمقاعد، كما وتؤمن الحرية والسرية في الإقتراع للناخب.

نذكر هنا بأن القانون الإنتخابي ٢٠١٧/٤٤ لم يلاحظ الكوتا الشبابية، بل وأنه أعطى الأولوية في نصوصه للأكبر سناً. كما ولم يلاحظ كوتا نسائية، بما يهّمش شريحة كبرى من الناخبين في ظلّ النظام الذكوري، كما وأُعتد عتبة إنتخابية مرتفعة مع آلية لإحتساب الحاصل الإنتخابي وآلية لتوزيع المقاعد وما يرافقها من شروط، إضافةً الى وضع سقف مرتفع من الإنفاق المالي مع إستحالة مراقبته (مئة وخمسون مليون لكل مرشح مضافاً لها خمسة آلاف ليرة عن كل ناخب في الدائرة، إضافة الى مئة وخمسون مليون عن كل مرشح في اللائحة)، وإمكانية تشكيل أكثر من لائحة في كل دائرة من جهة أحزاب السلطة في ظل وجود لوائح غير مكتملة.

إنّ كل ذلك يصبُّ في صالح الأحزاب الكبرى وتحالفات الطبقة السياسية للفوز بأكثرية المقاعد في كل دائرة على حساب الأحزاب الصغيرة أو الجديدة واللوائح المستقلة، ما يمنع النّخب الجديدة من الوصول إلى المجلس النيابي، وبالتالي يؤدي إلى عودة الطبقة السياسية ذاتها إلى الحكم، مما يطرح علامات استفهام حول مبدأ تداول السلطة في النظم الديمقراطية.

يبقى الأمل الوحيد في الحد من سلبيات القانون ٢٠١٧/٤٤ عبر توعية أكبر عدد من الناخبين على الرهانات المنبثقة عن العملية الإنتخابية فيما يخص مستقبلهم ومستقبل أولادهم وعبر مشاركة أكبر نسبة من الناخبين في عملية الإقتراع في انتخابات ٢٠١٨، كما لو أن القانون يُلزم الناخبين على الإقتراع، بحيث يعوّل على الفئة التي دأبت على مقاطعة الإنتخابات، تأمين وصول نخب جديدة وشابة بمفاهيم سياسية سليمة، تؤمن بالديمقراطية الحقيقية، وتعتمد مبدأ دولة القانون والمؤسسات والفصل الصارم للسلطات الذي بدوره يؤمّن دولة الشفافية والمحاسبة.

ملحق بقرنون انتخاب أعضاء مجلس النواب

الدائرة العبري	عدد المقاعد	سنتي	شبيبي	درزي	علوي	مجموع المستلمين	ماروسي	رغم كاثوليك	رغم أرثوذكس	النجفي	أرمن كاثوليك	أرمن أرثوذكس	أقليات	مجموع المسيحيين
بيروت الأولى	8							1	1	1	1	3	1	8
بيروت الثانية	11	6	2	1		9				1	1		1	2

		2	2												2	صيدا	الجيوب الأولى
		3	3													جزين	الجيوب الثانية
		5	2													المجموع	الجيوب الثالثة
		4	4													صور	
		3	2													قرى صيدا (الزهراني)	
		7	6													المجموع	
		3	3													بنت جبيل	
		3	3													البيطية	
		5	1													مرجعون وحاصبيا	
		11	1													المجموع	الجيوب الرابعة

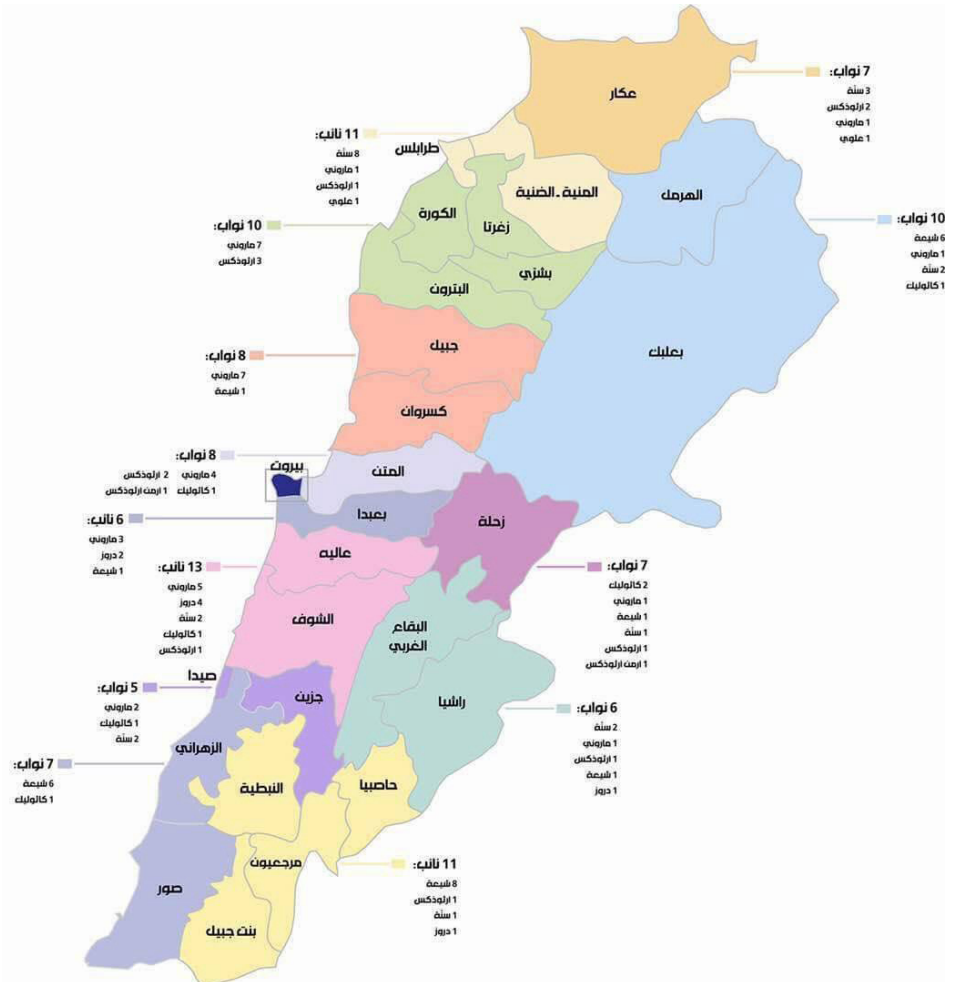
		7	1													زحلة	الجيب الأولى
		6	2													البيقاع الثانية	الجيب الثاني
		10	2													بيقاع الثالثة	الجيب الثالث

ملحق بقانون انتخاب أعضاء مجلس النواب

الدائرة الكبرى	الدائرة الصغرى	عدد المقاعد	سنى	شيعى	درزى	علوى	مجموع المسلمين	ماروزى	رؤم كاتوليك	رؤم أرتوذكس	انجليى	أرمن كاتوليك	أرمن أرتوذكس	أقليات	مجموع المسيحيين
القسمان الأولى	عقر	7		3			1	4	1		2				3
	طرابلس	8		5			1	6	1		1				2
	المنية	1		1				1							
	الضفة	2		2			2	2							
	المجموع	11		8		1	9	1			1				2
القسمان الثانية	زغرتا	3						3							3
	بخري	2						2							2
	الكرزة	3						2							3
القسمان الثالثة	التفرون	2						2							2
	المجموع	10						7			3				10

جبل لبنان الأولى	جبل	3		1			1	1							2
	كسروان	5						5							5
	المجموع	8		1			1	7	1						7
جبل لبنان الثانية	المنن	8						4			2		1		8
	بيعا	6		2			1	3	3						3
جبل لبنان الثالثة	التفرون	8		2				4			1				4
	عليه	5		5			2	2	2		1				3
جبل لبنان الرابعة	المجموع	13		2			4	6	5	1	1				7

يظهر في هذه الخريطة تقسيمات الدوائر الانتخابية الخمسة عشر حسب القانون ٢٠١٧/٤٤



الإعداد

إعداد الأستاذ عاصم شيا مؤسس ورئيس جمعية "ديمقراطية متقدمة من أجل السلام المستدام" (AD4Peace). دبلوم في العلوم السياسية والإدارية من الجامعة اللبنانية، باحث ومحاضر في النظم الانتخابية منذ العام ٢٠٠٢. قدّم إقتراح قانون إنتخابي للجنة الوزير فؤاد بطرس في العام ٢٠٠٥. خبير في إدارة ومراقبة الإنتخابات اللبنانية والعربية. إستشاري لدى المنظمات الدولية والمحلية. مدرّب على مهارات عدة، أبرزها: مهارات القيادة، علم المناصرة والحكم الرشيد. ناشط في هيئات المجتمع المدني منذ العام ١٩٩٥.

جمعية "ديمقراطية متقدمة من أجل السلام المستدام" (AD4Peace)



twitter.com/add4peace



Mobile: +961 3 167 020



facebook.com/ad4peace



ad4peaceorg@gmail.com

assem.chaya@gmail.com

صوفر، مبنى عاصم شيا، الطابق الثاني، جبل لبنان، لبنان

جميع الحقوق الفكرية محفوظة لجمعية

"ديمقراطية متقدمة من أجل السلام المستدام" © ٢٠١٨